أزمة التشغيل والبطالة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 ودور الدولة في معالجتها من مقاربة كينزية

د.هشام ريغي

معهد العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف – ميلة

hichem_1000@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2015/05/19 **تاريخ المراجعة:** 2016/11/09 **تاريخ القبول:** 2018/10/02

ملخص

أدى تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة إقتصادية ومن ثم إلى أزمة تشغيل إلى آثار مدمرة على أسواق العمل في مختلف دول العالم والتي تأثرت تبعا لدرجة علاقاتها وترابطاتها مع الاقتصاد العالمي وهو ما يُفسر تأثر الدول المتقدمة أكثر من غيرها. وأظهرت الأزمة عجز آليات السوق عن معالجة هذه المشكلة ما استدعى تدخل حكومات الدول المتضررة بما فيها الدول المتقدمة الرأسمالية نفسها في تحفيز اقتصادياتها ومعالجة مشكلة البطالة فاتحة بذلك المجال لعودة تطبيق السياسات الكينزية.

الكلمات المفاتيح: أزمة مالية، تشغيل، بطالة، نظرية كينزية، تدخل حكومي.

The Employment and Unemployment Crisis under the 2008-2009 Economic Crisis and the Role of the State in addressing it from a Keynesian Approach

Abstract

The transformation of the global financial crisis first into an economic crisis and then into a job crisis has led to devastating effects on labour markets in various countries of the world which were affected depending on the degree of their relationships and linkages with the global economy; that explains why the developed countries are more affected than others. The crisis showed the inability of market mechanisms to solve this problem, which required the intervention of the governments of the affected countries, including capitalist developed countries themselves, to stimulate their economies and address the unemployment problem, thus opening the way for the return to the application of Keynesian policies.

Key words: Financial crisis, employment, unemployment, keynesian theory, government intervention.

La crise de l'emploi et du chômage en rapport avec la crise économique 2008-2009 et le rôle de l'état dans sa résolution d'une approche keynésienne

Résumé

La transformation de la crise financière mondiale en une crise économique, puis en une crise d'emploi a conduit à des effets dévastateurs sur les marchés du travail dans les différents pays du monde qui sont affectés en fonction du degré de leurs relations avec l'économie mondiale, ce qui explique pourquoi les pays développés sont plus touchés que d'autres. La crise a montré l'incapacité des mécanismes de marché à résoudre ce problème, ce qui a nécessité l'intervention des gouvernements des pays touchés, y compris les pays capitalistes pour stimuler leurs économies et résoudre le problème du chômage, ouvrant ainsi la voie au retour de l'application des politiques keynésiennes.

Mots-clés: Crise financière, emploi, chômage, théorie keynésienne, intervention gouvernementale.

المؤلف المرسل: ريغي هشام، hichem_1000@yahoo.fr

مقدمـــة

يبعث نشوء وتطور وانتقال الأزمات المالية والاقتصادية دائما على الانشغال لدى مختلف الفئات المهنية والمجتمعية: مسؤولين سياسيين، الفئات العاملة،... بالنظر إلى ما تنطوي عليه تلك الأزمات من انعكاسات سلبية وخطيرة على جل مناحي الحياة والتي من أهمها الانعكاسات السلبية على مستويات التشغيل والبطالة لما لهذه الأخيرة من أهمية بالغة في الحفاظ على جل مظاهر الاستقرار السياسية، والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية. فبالإضافة إلى ما أظهرته الأزمات الاقتصادية الماضية التي ميزت الاقتصاديات الرأسمالية، جاءت الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، التي نشأت في الولايات المتحدة وانتقلت إلى باقي دول العالم المتقدمة منها والنامية على السواء حسب درجة الروابط مع الاقتصاد العالمي التي أنتجتها العولمة، لتظهر الآثار الوخيمة على عالم الشغل في مختلف دول العالم حيث انخفضت معدلات التوظيف وإرتفعت مستويات البطالة.

الإشكالية:

في ظل عجز آليات السوق على معالجة الاختلالات التي حدثت في سوق العمل جراء الأزمة المالية والاقتصادية، كان لا بد من ردود فعل على مستوى السياسات تتمثل في تدخل الدولة أعادت إحياء ما جاء به كينز في نظريته العامة في ثلاثينيات القرن الماضي. ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة والتي يُمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي الآتي:

"كيف كان لاستجابة الدولة في معالجة تبعات الأزمة العالمية على التشغيل والبطالة دور في إحياء الأفكار الكينزية؟"

أهداف الدراسة:

لا تهدف هذه الدراسة إلى عرض النظرية العامة لكينز والتي تزخر بها الكتب الأكاديمية، بقدر ما تهدف إلى إبراز دور الروابط مع الاقتصاد العالمي في انتشار الأزمة والانعكاسات على نمو الوظائف والبطالة، كما تهدف إلى إبراز دور الأزمة في إحياء أفكار المدارس الاقتصادية، والتي هي المدرسة الكينزية في دراستنا، والتي ربما يسود الاعتقاد بأن الزمن تجاوزها ولا يُمكن العودة إليها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- أنها تتناول موضوعاً في غاية الأهمية في جميع الأوقات وفي جميع الدول وهو موضوع التشغيل والبطالة؛
- أنها تعالج أحد تناقضات الرأسمالية وهي التدخل لمعالجة عجز آليات السوق وهي الآليات التي يقوم عليها النظام الرأسمالي؛
- التعرف على مختلف التدابير التي تم اتخاذها لمعالجة أزمة خلق الوظائف والبطالة ودورها في معالجة هذه المشكلة.

وبالرغم من كون الدراسة عامة، إلا أنها تنطبق بشكل خاص على الدول الرأسمالية المتقدمة والتي، حتى بداية الأزمة، سادتها أفكار الليبرالية الجديدة التي وجدت طريقها نحو البروز إثر "الأزمة الكينزية" التي عجزت عن حل مشكلة الركود التضخمي، أي تزامن التضخم والبطالة، في سبعينيات القرن الماضي، حيث وجدت الأفكار الليبرالية الجديدة طريقها نحو التطبيق مع صعود زعماء مثل ريغن في الولايات المتحدة الأمريكية وتاتشر في المملكة المتحدة.

واتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي مع الاستعانة بمناهج أخرى عند الاقتضاء.

وانطلاقاً مما سبق سوف نحاول بحث هذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

1- أصول الأزمة المالية وقنوات انتشارها.

2- انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على التشغيل والبطالة في العالم.

3- الدولة "الكينزية" ودورها في معالجة مشكلة التشغيل والبطالة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.

1- أصول الأزمة المالية وقنوات إنتشارها:

1-1- أصول الأزمة المالية:

"تعزى أصول الأزمة المالية التي اندلعت وتفاقمت في الولايات المتحدة إثر انهيار سوق الرهونات السكنية ومن ثم امتدت لسائر أنحاء العالم لعدة أسباب. ففي البداية، قامت البنوك الأمريكية منذ التسعينيات من القرن الماضي بتقديم القروض للمقترضين الأدنى دخلاً أو ذوي السجل الائتماني الضعيف، حيث كان مبرر هذا الإقراض الخطير أن أسعار المساكن ظلت ترتفع بصورة سريعة ولم تنخفض في مختلف أنحاء الولايات المتحدة ومنذ الثلاثينيات من القرن الماضي. ولقد ساعدت أيضاً الأولويات السياسية في الولايات المتحدة لتملك السكن على تثبيت هذا الاتجاه، حيث كانت الوكالات الاتحادية مثل الجمعية الوطنية الفدرالية للرهونات السكنية (Fannie Mac) والمؤسسة الفدرالية للرهونات العقارية (Freddie Mac)، واللتان تكفلهما الحكومة الأمريكية لدعم سوق الرهن، نشيطة في إعادة تمويل الرهونات مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الإقراض المقدم لبنوك الرهن المحتاجة للسيولة مقابل شراء المزيد من الأوراق المالية التي بحوزة تلك البنوك نتيجة لبيع المساكن.

وفي جانب آخر، لعبت عملية تحويل الرهونات إلى أوراق مالية من قبل الشركات والكيانات الاستثمارية في السوق الثانوية دوراً كبيراً في اندلاع الأزمة. حيث تم توريق الرهونات في صورة أوراق مالية لها أعلى تصنيف بتقسيمها إلى مشتقات وشرائح معقدة وذلك دون فهم واضح لمستوى المخاطر التي تتحملها هذه المنتجات المالية، ثم عَقِبَ ذلك انتشار الأوراق المالية التي تساندها أصول إلى المستثمرين الأجانب في مختلف أنحاء العالم. وظلت هذه الابتكارات المالية بعيدة عن الجهات الرقابية والتنظيمية لسوق المال (Financial Regulators).

ولما تراجعت أسعار المساكن في الولايات المتحدة وتزايد التأخر عن السداد وتدهور أيضاً التصنيف الائتماني للأوراق المالية التي تساندها الرهونات دون الممتازة (US Subprime)، بدأت الاضطرابات تعم سوق النقود أولاً، حيث تقوم المؤسسات والكيانات الاستثمارية بتسييل الأوراق المالية التي تساندها أصول، وتقوم المصارف التجارية بكفلها أو تقديم التزامات كبيرة ومساندتها بالقروض. ورغم انهيار سوق الأوراق المالية التي تساندها أصول استمرت المصارف في إقراض الشركات والكيانات الاستثمارية وذلك للوفاء بالتزاماتها، غير أن الأوراق المالية لدى المصارف كانت مودعة خارج ميزانيات المصارف حتى لا تحتاج لقدر كبير من الأموال للوفاء بالمتطلبات القانونية للمصرف. ومع تزايد صعوبة الاقتراض في سوق ما بين البنوك، واجهت المصارف خيارات صعبة تتعلق بدمج قيم الأوراق المالية التي تساندها الأصول في ميزانياتها العمومية. وعندما أخفق أحد أكبر البنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة (Lehman Brothers) في الوفاء بالتزاماته وأعلن إفلاسه في سبتمبر 2008، شاعت أجواء من عدم اليقين وانعدام الثقة في كبرى المصارف الأمريكية، وتوقف تمويل المصارف من خلال أسواق ما بين البنوك، كما سارعت المصارف في اختزان السيولة في حيازتها وحاولت استرجاع الأموال عن طريق بيع القروض في أسواق الأوراق المالية. غير أن الصعوبات في بيع هذه القروض أجبر المصارف على أن تحتفظ بمزيد من

القروض في دفاترها، الأمر الذي ترتب عنه شح في السيولة غير مسبوق في أسواق ما بين البنوك، سرعان ما انتشر إلى خارج الولايات المتحدة. فمثلاً لم يستطع بنك نورثون روك في المملكة المتحدة بيع الرهونات الموجودة في دفاتره مما دفعه إلى طلب تمويل طارئ من بنك انجلترا. هذا وقد تعرضت إلى الإفلاس أيضاً مصارف خارج الولايات المتحدة، منها بوجه خاص المصارف التابعة لدول أوربية صغيرة الحجم مثل اسلندا، التي لم تستطع بيع أو توريق الرهونات دون الممتازة الأمريكية الموجودة في دفاترها.

إضافة إلى ما سبق، أسهمت فروع المصارف العالمية المتواجدة في أسواق اقتصادات الدول الناشئة في امتداد الشح في السيولة إلى الأسواق المحلية لهذه الدول. فما أن اندلعت أزمة السيولة في أسواق ما بين البنوك في الدول المتقدمة، عقب إعلان إفلاس بنك الإستثمار (Lehman Brothers) في سبتمبر 2008 حتى ظهرت أعراض شح السيولة في عدد من اقتصادات الدول الناشئة، حيث قام عدد من المصارف العالمية المتواجدة في الأسواق المحلية للاقتصادات الناشئة في دول أوربا الشرقية، على سبيل المثال، بسحب الأموال المودعة لدى فروعها في الخارج ونقلها إلى مقرها الرئيسي في الدول المتقدمة، وذلك لإعادة بناء القواعد الرأسمالية للمصارف الأم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الائتمان المقدم من المصارف الأجنبية المتواجدة في الأسواق المحلية لدول أوربا الشرقية، كان يشكل نحو 60 في المائة من إجمالي الائتمان المحلي لغالبية هذه الدول. ونظراً أيضاً إلى حقيقة أن ائتمان المصارف الأجنبية المتواجدة في دول أوربا الشرقية كان مصدره الرئيسي الأموال القادمة من المقر الرئيسي لهذه المصارف والمودعة أيضاً بالعملة الأجنبية، فقد أسهم خروج رأس المال من أسواق دول أوربا الشرقية في زعزعة إستقرار النظام المصرفي لعدد من هذه الدول مثل كازاخستان.

غير أن تجربة الاقتصادات الناشئة لدول أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا في تأثيرات الأزمة عليها، لم تشهد حدوث خروج حاشد لرأس مال المصارف الأجنبية المتواجدة في الأسواق المحلية خلال الأزمة. وتشير بعض تقارير البنك الدولي إلى أن السبب في ذلك، يعزى لكون المصارف العالمية المتواجدة في أسواق الاقتصادات الناشئة في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا تخضع لقيود محلية عديدة، مثل القيود على الصرف وإلزام المصارف الأجنبية بالإقراض بالعملة المحلية، وبالتالي كان يصعب على المصارف العالمية المتواجدة في أسواق هذه الاقتصادات الناشئة سهولة تحويل رأس المال إلى مقرها الأم، بعد نشوب الأزمة."[1]

2-1- قنوات انتقال الأزمة

بالرغم من نشوء الأزمة في الولايات المتحدة، إلا أنها انتشرت إلى جميع دول العالم تقريبا، ولو بدرجات مختلفة، بحسب درجة الانفتاح الاقتصادي ونوع الترابطات.

ففي **أوربا الغربية** لا تزال الروابط الاقتصادية بينها والولايات المتحدة الأمريكية كبيرة، ولا تزال قناة التجارة التقليدية تكتسب أهمية برغم تراجع وزن السوق الأمريكي مع ازدياد قوة التبادل التجاري مع آسيا وأوربا الصاعدة والشرق الأوسط، إلا أنه في البيئة الحالية تبدو روابط القطاع المالي هي المصدر الرئيسي لانتقال التداعيات[2].

وفي **آسيا**، انتشرت الأزمة العالمية بسرعة منذ سبتمبر 2008 وأثرت بصورة كبيرة على اقتصادياتها. وهذا التأثير أثار الدهشة بالنظر إلى أن هناك العديد من الاسباب تبعث على التوقع بأنها في مأمن نسبيا من الأزمة. فآسيا، على النقيض من أوربا لم تكن شديدة الانكشاف للأصول المورقة (actifs titrisés) الامريكية، وكان يُتوقع أن تكون لديها هوامش وقائية نتيجة تحسن أساسياتها الاقتصادية الكلية وسلامة الميزانيات العمومية للبنوك والشركات (باستثناءات قليلة). فاقتصاد اليابان انكمش بمعدل 12% (محسوبا على أساس سنوي) في الربع

الأخير من العام. والاقتصادات الصناعية الجديدة (منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية) تراجعت بمعدلات تراوحت بين 10% و25%. كما أن الاقتصادات الصاعدة في جنوب شرق آسيا تضررت بشدة من الأزمة. وهذا التراجع يعزى في معظمه إلى انهيار الطلب على السلع المعمرة الاستهلاكية والسلع الرأسمالية في الاقتصادات المتقدمة (غير الآسيوية)، وكذلك، إلى تردي الاوضاع المالية العالمية، ولكن بدرجة أقل. كما تأثرت كل من الصين والهند من الأزمة العالمية بانكماش قطاع التصدير فيهما، إلا أن كلا الاقتصادين واصلا النمو بالنظر إلى أن التجارة تمثل نسبة أقل في الاقتصادين. كما أن التدابير المتخذة على مستوى السياسة أدت إلى دعم النشاط المحلي[3]. وفي جميع الدول الآسيوية، تأثر الاقتصاد الحقيقي تأثرا حادا ومتشابها من خلال قناة التجارة. وتركز انخفاض الطلب العالمي، بصورة خاصة، على السيارات والإلكترونيات والسلع المعمرة الاستهلاكية الأخرى التي تمثل جزءا لا يتجزأ من هيكل الإنتاج في جميع دول شرق آسيا. وأدى ذلك إلى هبوط سريع في الصادرات والإنتاج الصناعي[4]. وكانت الآثار الانتشارية للأزمة المالية العالمية إلى الأسواق المالية المحلية كبيرة في جميع الدول الآسيوية. فلقد تهاوت أسعار الأسهم والسندات، واتسعت فروق العائد على سندات الدين السيادي وسندات الشركات...الخ[5].

ولقد انتشرت الأزمة المالية العالمية في **أمريكا اللاتينية والكاريبي**، إلى أسواقها بسرعة بعد منتصف سبتمبر 2008. وشهدت أسواق الأسهم المحلية في المنطقة عمليات بيع جماعية مكثفة، وكانت الخسائر الأكبر في الأرجنتين نحو 25%. وانخفضت العملات المحلية بشكل حاد خاصة في البرازيل والمكسيك، وهما من أكبر الدول المصدرة للمواد الأولية ويعتمدان نظام سعر الصرف المرن. وارتفعت تكاليف التمويل من البنوك المحلية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها...[6] وعانت المنطقة من الأزمة من خلال عدد من القنوات:[7]

أ- ضغوط القطاع المالي وتخفيض نسب التمويل بالديون في الاقتصاديات المتقدمة يعمل على رفع تكاليف الاقتراض والحد من التدفقات الرأسمالية الداخلة في كل دول أمريكا اللاتينية والكاريبي؛

ب- تراجع أسعار المواد الأولية يعصف بالاقتصاديات الكبيرة في المنطقة: الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، والمكسيك وفنزويلا، وهي من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الأولية في العالم؛

ت- هبوط النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة، التي تُعد أكبر شريك تجاري في المنطقة، يعمل على خفض الطلب الخارجي وتراجع الإيرادات من الصادرات والسياحة وتحويلات المغتربين.

كما ضربت الأزمة العالمية دول **الشرق الأوسط** أيضا. وهذا من خلال عدد من القنوات:[8]

أ- الهبوط الحاد في سعر النفط، حيث تعتمد الدول المصدرة للنفط بصورة كبيرة على الإيرادات من صادراتها النفطية (انظر الجدول رقم 1)؛

ب- تدهور أوضاع التمويل الخارجي وتحول اتجاه التدفقات الرأسمالية الداخلة بدآ يتركان أثرهما السلبي على الاقتصاد في صورة ضغوط مكثفة على أسواق العقارات والأسهم المحلية وتعثر في أوضاع السيولة واتساع مفرط في فروق أسعار الفائدة بالنسبة لبعض الشركات...الخ؛

ت- الانخفاض الكبير في الطلب الخارجي (بما في ذلك الطلب من دول الخليج العربي) بدأ يؤثر على نمو الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج والعائدات السياحية (الأردن ولبنان ومصر).

الجدول رقم (1): أسعار بعض النفوط العربية 2008-2009 (دولار/برميل)

أنواع الخامات	متوسط 2008	2009				متوسط 2009	نسبة الانخفاض (%)
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
العربي الخفيف السعودي	94,4	41,7	59,1	68,0	74,8	**60,9**	35,5
خام مربان الإماراتي	98,7	46,1	61,1	70,0	77,0	**63,6**	35,6
خليط الصحراء الجزائري	98,3	45,3	59,4	68,6	75,2	**62,1**	36,8
خام التصدير الكويتي	90,4	41,5	58,9	67,4	74,3	**60,6**	33,0
السدرة الليبي	95,6	43,7	58,4	68,3	74,5	**61,2**	36,0
البصرة العراقي	89,8	41,5	58,6	67,4	73,7	**60,3**	32,9
قطر البحري	94,5	45,0	59,6	68,6	75,6	**62,2**	34,2
خليط السويس المصري	92,7	41,2	55,6	65,7	72,7	**58,8**	36,6
عمان	94,3	43,9	59,0	68,6	75,3	**61,7**	34,6

المصدر: صندوق النقد العربي (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 109.

أما في **إفريقيا**، وبالرغم من الصلات المالية الضعيفة نسبيا بين الدول الإفريقية والاقتصاديات المتقدمة، فإن هذا لم يمنع من تضرر إفريقيا من الأزمة العالمية. وتتمثل الصدمة الرئيسية التي تضرب إفريقيا في التدهور الشديد في النمو الخارجي الذي يحد من الطلب على الصادرات الإفريقية ويحد من تحويلات العاملين في الخارج. وتعاني كذلك الدول الغنية بالموارد من التراجع الحاد في اسعار السلع الأولية. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع ومسار تدفقات الحوافظ يتحول، خاصة في الأسواق الصاعدة والأسواق الرائدة (غانا، وكينيا، ونيجيريا، وجنوب افريقيا وتونس)، نتيجة تشديد أوضاع الائتمان العالمي[9].

وقد أخذ النشاط الاقتصادي منعطفا هبوطيا حادا بصورة خاصة في الكثير من **الاقتصادات الصاعدة الأوربية**. فبالنظر إلى شدة اعتمادات هذه الاقتصاديات على كل أنواع التدفقات الرأسمالية الداخلة، وخاصة التمويل من البنوك الغربية من أجل الحفاظ على استمرارية الرواج في الائتمان المحلي، كان أثر الأزمة المالية عليها أسوأ كثيرا مما كان على الاقتصادات الآسيوية الصاعدة[10].

أما **كمنولث الدول المستقلة** فيتعرض إلى ضربات قاسية من ثلاث صدمات رئيسية:[11]

أ- الاضطراب المالي الذي قيد بشدة فرص حصولها على تمويل خارجي؛

ب- هبوط الطلب من الاقتصادات المتقدمة؛

ت- تراجع أسعار السلع الأساسية المرتبط بهبوط الطلب، وخاصة أسعار الطاقة.

2- انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على التشغيل والبطالة في العالم[12]:

يتم تحليل تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أسواق العمل غالباً من منظور معدل البطالة، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة[13]. فلقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية وقع قاس على مستويات التوظيف والبطالة حيث ارتفع معدل البطالة في العالم من 5.5% سنة 2007 بـ 170.0 مليون عاطل (أي قبل الأزمة) إلى 5.6% بـ 177.0 مليون عاطل و6.2% بـ 197.9 مليون عاطل سنتي الأزمة 2008 و2009 على التوالي. وتُظهر الأرقام بوضوح التأثير الواضح والعميق للأزمة الاقتصادية على البطالة حيث ارتفع عدد العاطلين خلال الفترة 2007-2009 بحوالي 28 مليون عاطل عن العمل.

الجدول رقم (2): معدلات البطالة في العالم والمناطق (%)

	الإجمالي								الشباب							
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*	2014**	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*	2014**
العالم	5.5	5.6	6.2	6.1	6.0	6.0	6.0	6.1	11.6	12.0	12.9	12.9	12.7	12.9	13.1	13.2
الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوربي	5.8	6.1	8.4	8.8	8.4	8.6	8.6	8.6	12.5	13.3	17.4	18.1	17.6	18.0	18.3	18.0
وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة	8.2	8.1	9.9	9.2	8.5	8.0	8.2	8.3	17.5	16.9	20.0	19.0	17.9	17.5	18.0	18.1
شرق أسيا	3.8	4.3	4.4	4.2	4.3	4.4	4.5	4.7	8.0	9.2	9.4	9.1	9.4	9.7	10.1	10.5
جنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ	5.5	5.2	5.1	4.7	4.4	4.1	4.2	4.3	14.8	14.1	13.9	14.5	12.9	12.7	13.0	13.3
جنوب أسيا	4.1	4.1	4.2	3.8	3.8	3.9	4.0	4.0	9.2	9.5	9.8	9.7	9.7	10.1	10.2	10.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	6.9	6.5	7.5	7.3	6.7	6.6	6.5	6.5	14.1	13.6	15.5	15.0	14.3	13.8	13.6	13.5
الشرق الأوسط	10.2	10.1	10.3	11.1	10.8	10.9	10.9	11.0	23.9	24.1	23.7	26.2	26.0	26.6	27.2	27.9
شمال إفريقيا	11.1	10.5	10.6	10.4	11.8	12.1	12.2	12.2	24.2	23.7	23.9	23.7	28.1	29.2	29.4	29.5
إفريقيا جنوب الصحراء	7.5	7.7	7.7	7.6	7.6	7.6	7.6	7.6	11.7	12.1	12.1	12.0	11.9	11.9	11.9	11.8

Source: ILO (2014), GLOBAL EMPLOYMENT TRENDS 2014: Risk of a jobless recovery?, GENEVA, pp 90-91. (https://www.ilo.org).

* تقديرات أولية، **توقعات

الشكل رقم (01): إجمالي البطالة في العالم وحسب الفئة

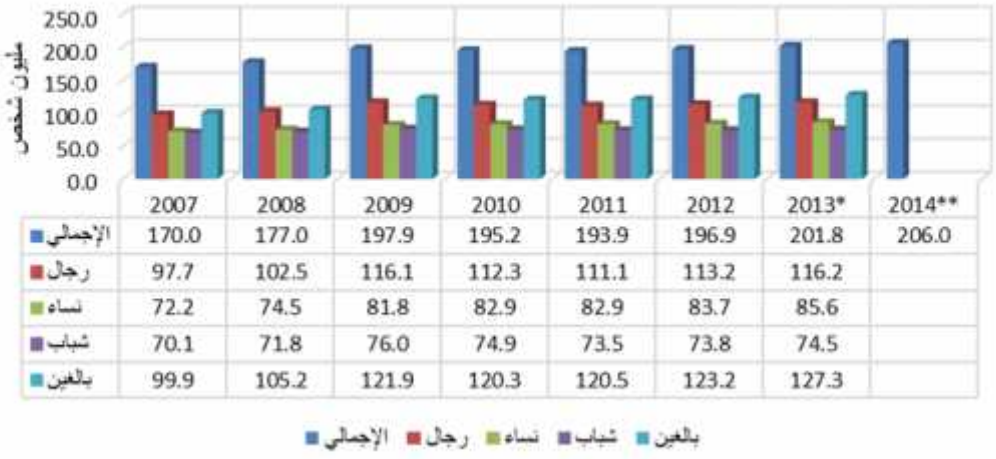

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*	2014**
الإجمالي	170.0	177.0	197.9	195.2	193.9	196.9	201.8	206.0
رجال	97.7	102.5	116.1	112.3	111.1	113.2	116.2	
نساء	72.2	74.5	81.8	82.9	82.9	83.7	85.6	
شباب	70.1	71.8	76.0	74.9	73.5	73.8	74.5	
بالغين	99.9	105.2	121.9	120.3	120.5	123.2	127.3	

Source: Préparé par l'auteur à partir de: ILO: GLOBAL EMPLOYMENT TRENDS 2014: Risk of a jobless recovery?, GENEVA, pp 91, 104. https://www.ilo.org.

* تقديرات أولية، ** توقعات

واستمر عدد العمال في الازدياد بالرغم من التباطئ الذي شهده في السنوات الأخيرة. فبعد زيادة متوسطة للعمالة العالمية بـ 52 مليون عامل كل سنة خلال السنوات الأربعة الممتدة من 2004 إلى 2007، تباطأ نمو الوظائف بصورة كبيرة ليصل إلى متوسط 33 مليون خلال سنوات الأزمة ممتدة من 2008 إلى2011. ففي 2008، انخفض هذا الرقم إلى أدنى مستوى لم يُسجل من قبل: 14.2 مليون فقط (مع تقديرات متاحة منذ سنة 1991). وفي سنة 2009، ازداد عدد العمال في العالم بـ 38.1 مليون عامل، وهي سنة شهد فيها الاقتصاد العالمي انكماشاً بـ 0.7%. ورغم تعافي النمو الاقتصادي العالمي في سنة 2010، الذي بلغ 5.1%، لم يزدد عدد العمالة إلا بـ 37.5 مليون فرد، وهو مستوى مازال أقل بكثير من اتجاه ما قبل الأزمة. وفي سنة 2011، تعافى نمو التوظيف نوعا ما، لكن حتى الآن، ليس هناك تسارع جديد في خلق الوظائف من أجل العودة إلى المستويات التي تم بلوغها قبل الأزمة[14].

وسجل معدل البطالة سنة 2013 نسبة 6.0% بـ 201.8 مليون عاطل عن العمل، في حين سجل معدل النمو السنوي للعمالة نسبة 1.4% خلال نفس الفترة.

وكانت منطقة الاقتصاديات المتطورة والاتحاد الأوربي أكبر المناطق تضررا من الأزمة. فمعدل البطالة فيها ارتفع من 5.8% سنة 2007 إلى 6.1% ثم 8.4% سنتي 2008 و2009 على التوالي. كما أن المعدل السنوي لنمو التوظيف شهد انخفاضاً حاداً بـ 3.7 نقطة مئوية في الفترة 2007-2009 من 1.5% إلى -2.2%. وبالرغم من إعلان إنتهاء حالة الركود في الولايات المتحدة الأمريكية في جوان من سنة 2009[15]، وتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 3.1% في الاقتصاديات المتقدمة سنة 2010 (انظر الشكل رقم 2 أدناه)، فإن معدل البطالة استمر في الارتفاع في هذه السنة إلى 8.8%، مع استمرار النمو السلبي للتوظيف بـ -0.2%. وسجل معدل البطالة في المنطقة نسبة 8.6% سنة 2012 مع استقراره خلال سنة 2013. كما سجل معدل التوظيف السنوي للعمالة 0.5% سنة 2012 وانخفاضه إلى 0.4% سنة 2013.

واحتلت منطقة وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة المرتبة الثانية من حيث ارتفاع مستويات البطالة فيها، بارتفاع بـ 1.7 نقطة مئوية في الفترة 2007-2009 من 8.2% إلى 9.9%، مع تراجعه إلى 8% سنة 2012 وارتفاعه إلى 8.2% سنة 2013. كما أن معدل التوظيف السنوي إنخفض من 2.0% إلى -1.3% في سنتي 2007 و2009 على التوالي. مع انتعاشه إلى 1.4% و1.8% سنتي 2010 و2011 على التوالي ثم انخفاضه إلى 1.1% و0.2% سنتي 2012 و2013 على التوالي.

وبالنسبة للمناطق الأخرى، فلقد شهدت هي أيضا ارتفاعاً في معدلات البطالة فيها بين سنتي 2007 و2009، ماعدا منطقتي" جنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ" و"شمال إفريقيا" اللاتين شهدتا انخفاضاً في المعدل (انظر الجدول رقم 2 أعلاه).

وبخلاف منطقة "الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الاوربي" ومنطقة "وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة"، فإن جميع المناطق الأخرى شهدت معدلات سنوية موجبة للتوظيف سنتي 2007 و2009 بالرغم من تراجعها. كما سجلت معدلات موجبة في السنوات اللاحقة (انظر الجدول رقم 3 أدناه).

الجدول رقم (3): النمو السنوي للعمالة في العالم والمناطق (%)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*	2014**
العالم	1.6	1.0	0.4	1.2	1.4	1.4	1.4	-
الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوربي	1.5	0.6	-2.2	-0.2	0.4	0.5	0.4	0.4
وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة	2.0	1.1	-1.3	1.4	1.8	1.1	0.2	0.2
شرق أسيا	0.9	0.0	0.4	0.6	1.0	0.8	0.7	0.5
جنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ	2.3	2.0	1.8	2.1	2.2	2.0	1.6	-
جنوب أسيا	1.0	0.5	0.6	1.0	1.1	1.0	1.9	1.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2.3	2.6	0.7	2.4	2.2	2.3	1.8	1.7
الشرق الأوسط	4.3	2.3	3.7	3.1	3.8	3.1	2.8	-
شمال إفريقيا	3.6	2.9	2.0	2.4	0.6	1.9	2.0	-
إفريقيا جنوب الصحراء	3.0	2.9	2.8	2.9	3.0	3.1	3.1	3.1

Source: Préparé par l'auteur à partir de: ILO: GLOBAL EMPLOYMENT TRENDS 2014: Risk of a jobless recovery?, GENEVA. Données de 2007 à 2013: p 93. Données de 2014 sont collectées de différentes pages. https://www.ilo.org.

* تقديرات أولية، ** توقعات

الشكل رقم (2): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم والمناطق (%)

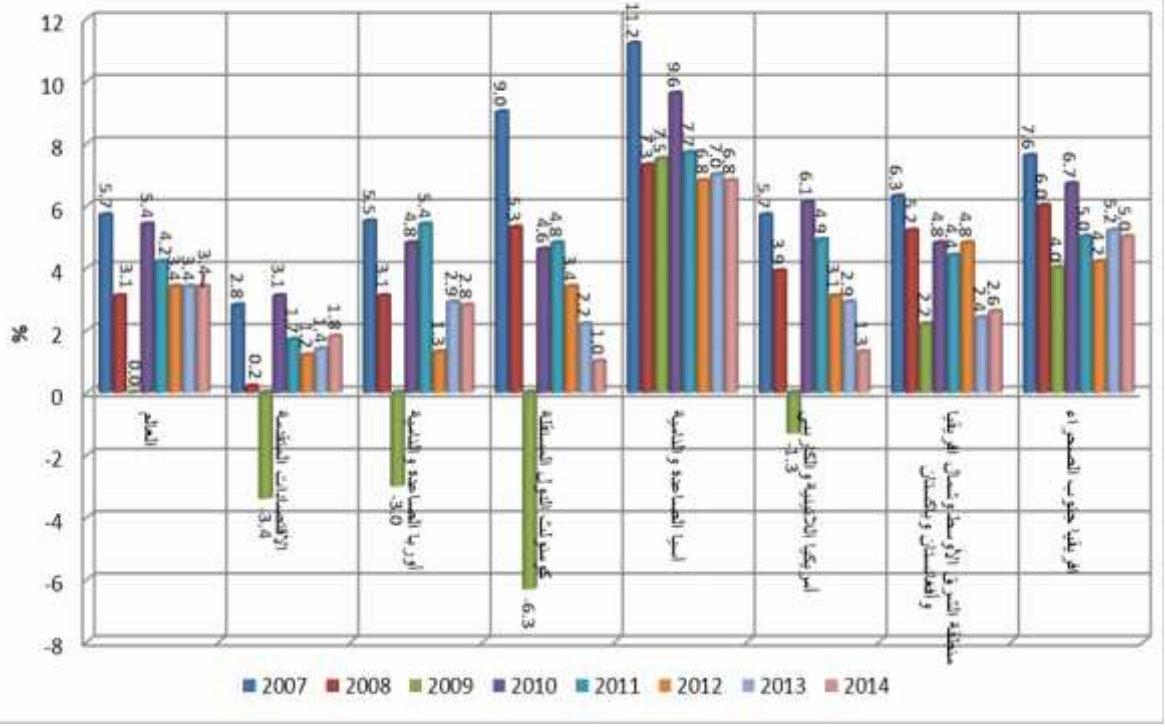

المصدر: من إعداد الباحث وفقا للمعطيات من: صندوق النقد الدولي (2015)، آفاق الاقتصاد العالمي: **نمو غير متوازن عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل**، **واشنطن العاصمة**، أفريل، ص 170. http://www.imf.org.

وإذا أخذنا منطقة منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OCDE)، فالركود فيها عام 2008-2009 أدى إلى ارتفاع في معدلات البطالة داخلها، ورغم التعافي الذي بدأ منذ عامين تقريبا، فإنه لم يلغ إلا خمس تلك الزيادة. فمعدل البطالة المتوسط في المنطقة ارتفع من 5.7% في الثلاثي الأول من سنة 2008، وهو أضعف معدل خلال الفترة المؤخرة، إلى 8.7% في الثلاثي الرابع من سنة 2009، وهو مستوى غير مسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويمثل هذا الارتفاع بـ 3.1 نقطة مئوية، حوالي 17 مليون عاطل عن العمل إضافي. ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة منذ الثلاثي الأول من سنة 2009، إلا أن هذا النمو، في الكثير من الدول، لم يكن، حتى فترة مؤخرة، كافيا من أجل أن يعود الكثير من هؤلاء العمال إلى العمل. وبالتالي، فإن المنطقة أعلنت عن معدل بطالة بـ 8.3% في الثلاثي الأول من سنة 2011، مسجلة بذلك حجم بطالة بـ 44.8 مليون عاطل (لا يتضمن المكسيك). نحو نصف الانخفاض بـ 0.5 نقطة مئوية في معدل البطالة الملاحظ منذ نهاية 2009، حدث بين الثلاثي الاخير من سنة 2010 والثلاثي الأول من سنة 2011، وهو ما يبدو أنه يشير ربما إلى أن تعافي سوق العمل يشهد تسارعا[16].

وانخفض معدل النشاط العالمي خلال الفترة 2007-2011 إلى 64.1% أي بانخفاض بـ 0.7 نقطة مئوية. في حين انخفض خلال الفترة 2002-2007 بـ 0.3 نقطة مئوية فقط من 65.1% إلى 64.8%[17]. وانخفضت القوة العاملة في العالم سنة 2011 تقريبا بـ 29 مليون ناشط عما كان يُمكن توقعه بالقياس إلى الاتجاهات ما قبل الأزمة. ويُمثل هذا العدد حوالي 1% من اليد العاملة العالمية الحقيقية لسنة 2011، وحوالي 15% من العدد الكلي للبطالين في العالم. وبعبارة أخرى، لو كان هؤلاء العمال المحتملين متاحين للعمل ويبحثون عن عمل، فإن

عدد البطالين سيبلغ أكثر من 225 مليون فرد، أي أن معدل البطالة سيرتفع إلى 6.9% مقارنة بالمعدل الفعلي الذي يبلغ 6%. ويُمثل انخفاض نشاط النساء البالغات ثلثي انخفاض النشاط الإجمالي... والمجموعة الأخرى التي تضررت بشدة هم الشباب الذكور الذين يمثلون أكثر من 17% من العجز، في حين أنهم يمثلون أقل من 11% من اليد العاملة العالمية. وحصة العجز الكلي للنساء الشابات والرجال البالغين هو أقل من حصة كل واحدة منهم في اليد العاملة، وهذا يعني أن هاتين المجموعتين تعرضتا بدرجة أقل إلى الانخفاضات القوية غير المتوقعة في معدل النشاط على المستوى العالمي[18]. وفي سنة 2013 سجل معدل النشاط العالمي نسبة 63.5%، وتُعتبر فئة الرجال الفئة الأكبر من حيث معدل النشاط حيث سجل 76.6% تم يليها فئة البالغين بـ 68.2% ثم كل من فئة النساء والشباب بـ 50.3% و47.4% على التوالي.

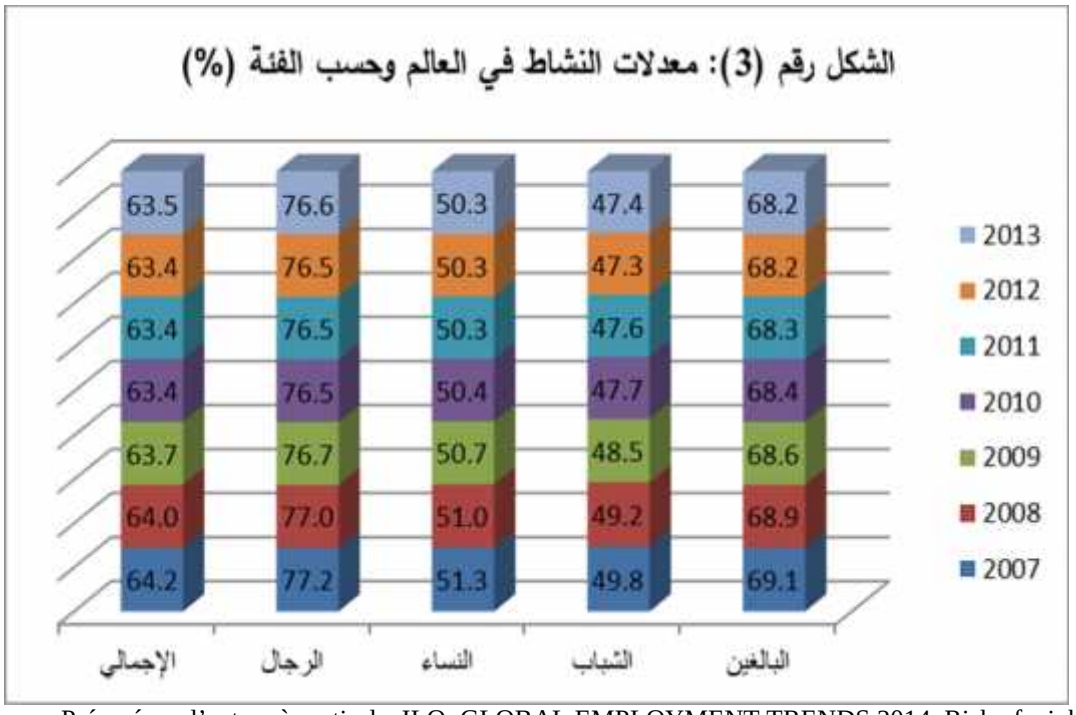

Source: Préparé par l'auteur à partir de: ILO: GLOBAL EMPLOYMENT TRENDS 2014: Risk of a jobless recovery?, GENEVA, PP. 94-95. (http://www.ilo.org).

معطيات سنة 2013: تقديرات أولية.

وشهدت منطقة جنوب آسيا الانخفاض الأكبر، حيث كانت اليد العاملة في سنة 2011 أقل بـ 21 مليون فرد من المتوقع[19]. وهذه المنطقة لم تمسها الأزمة الاقتصادية بشكل خطير[20]. وتُمثل النساء البالغات 60% من العجز في اليد العاملة في حين أنها تمثل أقل من 22% من اليد العاملة. ويُمثل الشباب-إناث وذكور- 35% من العجز بالرغم من أنهم لا يمثلون إلا 20% من اليد العاملة.[21] ويُفسر النمو الضعيف للتوظيف في السنوات الأخيرة الجزء الكبير لانخفاض معدل النشاط لدى النساء في المنطقة. وهذه الظاهرة قد كانت واضحة جدا في الهند أين انخفض معدل نشاط النساء من 49.4% في 2004-2005 إلى 37.8% في 2009-2010 للنساء اللواتي تعشن في وسط ريفي. ومن 24.4% إلى 19.4% للنساء اللواتي تعشن في وسط حضري[22].

وانخفض معدل النشاط في الكثير من دول منطقة الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوربي، والتي تترجمت بـ 6 ملايين فرد أقل في اليد العاملة من المتوقع بالقياس إلى اتجاهات ما قبل الأزمة. ولو أُضيفت هذه المجموعة من البطالين، فإن معدل البطالة سيرتفع من 8.5% إلى 9.6%[23].

وسجلت منطقتا الشرق الأوسط وشمال افريقيا أيضا انخفاضاً في معدلات النشاط لديهما يُمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة تصل حتى نقطة مئوية لو أُضيفت تلك المجموعة غير النشطة إلى أعداد البطالين. وتُمثل النساء البالغات المجموعة الأكبر التي مسها الانخفاض في المنطقتين[24].

وفي مناطق شرق آسيا، وجنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ، وأمريكيا اللاتينية والكاريبي، وكذا في افريقيا جنوب الصحراء، لم يكن تطور النشاط متباعدا عن ما كان متوقعا بالقياس لاتجاهات ما قبل الأزمة. تتعلق الملاحظة المتطرفة بوسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة، أين ارتفعت معدلات نشاط الشباب بين 2007 و2011 في فيدرالية روسيا، وبدرجة أقل، في تركيا، ما أسفر عن زيادة عدد الشباب العاملين في سوق العمل[25].

وبالنسبة لتأثير الأزمة على الشباب، فإن معدلات البطالة في وسط هذه الفئة تميل لتكون أعلى من المجموعات الاخرى في قوة العمل في الأوقات العادية في أغلب الاقتصاديات، إلا أن الأزمة المالية العالمية والركود العالمي الناتج عنها قد أدى إلى زيادة هذه الفجوة في أغلب أجزاء العالم[26]. ولقد ارتفع معدل بطالة الشباب في العالم في الفترة 2007–2009 بـ 1.1 نقطة مئوية من 11.7% إلى 12.8%، وارتفع حجم العاطلين عن العمل في وسطهم بـ 5.6 مليون شاب عاطل في نفس الفترة ليصل عدد العاطلين إلى 76.3 مليون عاطل. وارتفع المعدل إلى 13.1% سنة 2013 بـ 74.5 مليون عاطل شاب.

وعلاوة على 74.7 مليون شاب عاطل سنة 2011، والذين تبقى منهم أعداد متزايدة في البطالة لمدة طويلة، تشير التقديرات إلى أن 6.4 مليون شاب قد تخلو عن كل أمل في إيجاد وظيفة وتركوا سوق العمل. كما أن الشباب الذين لديهم وظيفة، من الممكن أن يتواجدوا بصورة متزايدة في وظائف ذات وقت جزئي وغالبا في إطار عقود مؤقتة. وفي الدول النامية، يُمثل الشباب جزءا مهما للغاية من العمال الفقراء (working poor) [27].

وارتفع معدل بطالة الشباب في العالم سنة 2013 إلى 13.1% بـ 74.5 مليون عاطل شاب.

ومن خلال الشكل 4، نلاحظ كيف أن توظيف فئة الشباب في الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوربي قد شهدت معدلات نمو سلبية خلال سنوات الأزمة وصلت حتى –7.5% سنة 2009، مع استمرار النمو السلبي في السنوات اللاحقة حتى سنة 2013.

الشكل رقم (4): معدل النمو السنوي للتوظيف في الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الاوربي (2008-2014) حسب الفئة (%)

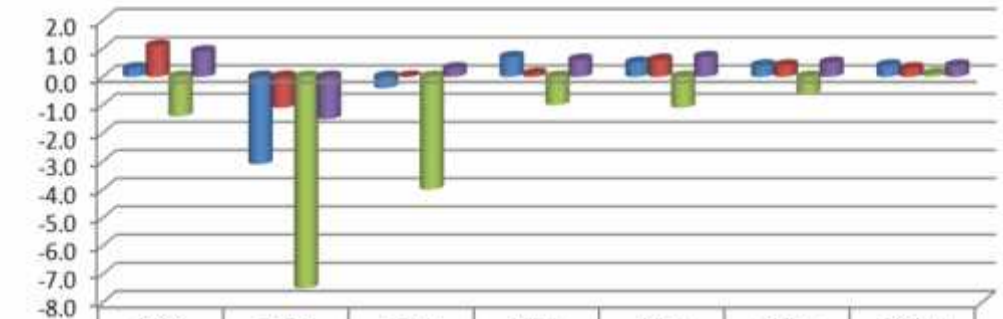

	2008	2009	2010	2011	2012	*2013	**2014
الرجال	0.3	-3.1	-0.4	0.7	0.5	0.4	0.4
النساء	1.1	-1.1	0.0	0.1	0.6	0.4	0.3
الشباب	-1.4	-7.5	-4.0	-1.0	-1.1	-0.6	0.1
البالغين	0.9	-1.5	0.3	0.6	0.7	0.5	0.4

Source: Préparé par l'auteur à partir de:
- Données de 2008: ILO: Tendances mondiales de l'emploi 2012 : Prévenir une aggravation de la crise de l'emploi, Genève, p 53. http://www.ilo.org.
- Données de 2009 à 2014 : ILO: GLOBAL EMPLOYMENT TRENDS 2014: Risk of a jobless recovery?, GENEVA, p 36. http://www.ilo.org.

* تقديرات أولية، ** توقعات

وبالنسبة لتأثير الأزمة على فئة النساء، فإن هذه الفئة لم تكن في منأى عن ما يحدث في سوق العمل خلال الأزمة. فمع استمرار نزيف مناصب العمل في الاقتصاديات المتقدمة، تزايد عدد النساء في طابور العاطلين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تسهم صناعات الخدمات والتي تُمثل فيها النساء حضوراً كبيراً جداً بنصف الانخفاض الكلي في التوظيف حاليا[28]. ولقد ارتفع معدل بطالة النساء في العالم في الفترة 2007-2009 بـ 0.6 نقطة مئوية ليصل إلى 6.4% ليرتفع في السنة اللاحقة إلى 6.5% ثم ينخفض إلى 6.4% سنة 2013. وشهدت منطقتا "الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الاوربي" و"وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة" أكبر الارتفاعات في معدل البطالة في وسط فئة النساء في الفترة 2007-2009 بـ 1.8 نقطة مئوية و1.4 نقطة مئوية على التوالي. وسجل المعدل ارتفاعاً إلى 8.6% سنة 2013 بالنسبة للمنطقة الأولى وانخفاضاً إلى 7.9% بالنسبة للمنطقة الثانية خلال نفس الفترة. وبالنسبة للمناطق الأخرى، فبعضها شهد ارتفاعاً في ذلك المعدل خلال الفترة 2007-2009 ولكن بدرجة أقل، في حين أن مناطق أخرى شهدت انخفاضاً فيه. وتباين المعدل المسجل سنة 2013 بين الارتفاع والانخفاض والاستقرار مقارنة بسنة 2009 (انظر الجدول 4).

الجدول رقم 4: معدلات البطالة في العالم والمناطق- رجال ونساء- (%)

	رجال								نساء							
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	5.2	5.4	6.1	5.8	5.7	5.7	5.8	-	5.8	5.9	6.5	6.5	6.4	6.4	6.4	-
الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوربي	5.6	6.0	8.8	9.1	8.5	8.6	8.6	8.5	6.1	6.2	7.9	8.4	8.3	8.5	8.6	8.6
وسط وجنوب شرق أوربا (بخلاف الاتحاد الأوربي) ورابطة الدول المستقلة	8.6	8.5	10.6	9.6	8.8	8.2	8.5	8.5	7.8	7.7	9.2	8.7	8.2	7.7	7.9	7.9
شرق أسيا	4.3	4.9	5.0	4.8	4.9	5.0	5.2	5.3	3.1	3.6	3.7	3.5	3.6	3.6	3.7	3.8
جنوب شرق أسيا والمحيط الهادئ	5.3	5.1	5.1	4.4	4.2	4.0	4.1	-	5.7	5.4	5.1	5.0	4.6	4.3	4.4	-
جنوب أسيا	3.9	4.0	4.0	3.5	3.5	3.6	3.7	3.7	4.5	4.6	4.7	4.9	4.8	4.7	4.7	4.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	5.5	5.1	6.3	6.0	5.5	5.4	5.4	5.4	9.0	8.4	9.4	9.1	8.4	8.2	8.1	8.1
الشرق الأوسط	8.2	8.0	8.3	8.8	8.5	8.6	8.7	-	19.4	19.6	19.3	21.6	21.3	21.4	21.1	-
شمال إفريقيا	9.0	8.3	8.0	7.8	9.0	9.2	9.2	-	17.6	17.6	18.6	18.3	20.6	21.2	21.3	-
إفريقيا جنوب الصحراء	6.8	7.0	7.1	7.0	6.9	6.9	6.9	6.9	8.3	8.4	8.4	8.3	8.4	8.3	8.4	8.4

Source: ILO: GLOBAL EMPLOYMENT TRENDS 2014: Risk of a jobless recovery?, GENEVA, P. 90. Les données de 2014 sont collectées de différentes pages. http://www.ilo.org.

سنة 2013: تقديرات أولية، سنة 2014: توقعات

3- الدولة "الكينزية" ودورها في معالجة مشكلة التشغيل والبطالة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية:

"يتبين لكل متتبع من دراسة تطور الفكر الاقتصادي في العالم خلال القرن العشرين أن دور الحكومات في الحياة الاقتصادية قد توسع كثيرا في بداية القرن بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا، ثم أخذ هذا الدور يزداد توسعا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، ثم شاع على نطاق العالم بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت ظاهرة التدخل السمة السائدة في الحياة الاقتصادية. فبينما اتخذ هذا التدخل في بعض الحالات طابعا أيديولوجيا واضحا، كان في حالات أخرى مجرد استجابة عملية للحاجات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تجد الحكومات مفرا من مواجهتها."[29] فلقد شهدت الدول الصناعية توسعاً كبيرا في دور الدولة نتيجة الحاجة لمواجهة

آثار الركود الاقتصادي الذي أعقب الأزمة الكبرى في أواخر العشرينيات ثم نتيجة الحرب العالمية الثانية ومواجهة آثارها المدمرة[30]. ونفس الشيء ينطبق على آثار الأزمة المالية لسنة 2008. حيث عززت هذه الأزمة بصفة خاصة دور الحكومات في الاقتصاد، في العالم المتقدم والنامي على حد سواء[31]. ولقد هزت هذه الأزمة أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الفكر الرأسمالي وهو عدم التدخل السافر للدولة في النشاط الاقتصادي[32]. فعلى مستوى الدول الصناعية، من أهم ما يلفت الانتباه في طريقة مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية الدولية هو الدور الجديد الذي تقوم به الدولة ممثلة في الحكومة الاتحادية الأمريكية، والحكومة البريطانية، والأجهزة الحكومية المختصة في اليابان والدول الأوربية. ففي الولايات المتحدة بالذات، بدأت تتضح علامات الدور الجديد للدولة والحكومة، حيث بدأت اتجاها مهما، هو تفعيل تدخل الدولة في الأسواق، ووجهت جانبا من صفقة إنقاذ النظام المالي إلى تطوير مشروعات للبنية الأساسية، تولد فرص التشغيل وزيادة الدخول، على مستوى الاقتصاد، في مسعى لمواجهة الركود[33].

لقد اتسم أمر البطالة بأهمية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي بدأت من أزمة مالية وتحولت إلى أزمة اقتصادية عامة وقادت عملياً إلى إلغاء آلاف الوظائف مما شكل عبئاً اجتماعياً واقتصادياً ثقيلاً على الكثير من الدول ودعاها، حتى في ظل منهج اقتصاديات السوق والاقتصاد الحر، للتدخل المباشر تفادياً لانهيار تلك الاقتصاديات مع تفادي تداعي انهيار نظم الضمان الاجتماعي والنظام المالي في تلك البلدان[34].

وعلى مدار الفترة 2009–2011 كانت هناك مجموعتان[35] من الاقتصاديين تتحاربان حول أسباب ارتفاع البطالة: الدوريون (The cycs) والهيكليون (The strucs).

ترى المجموعة الأولى أن العوامل الدورية هي السبب الغالب إن لم يكن الأوحد. وكتب زعيم هذه المجموعة، بول كروغمان، وهو الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل"لماذا لا تزال البطالة مرتفعة؟ لأن النمو ضعيف. نقطة. القصة انتهت." ويكمن سبب ضعف النمو حسب هذه المجموعة في عدم كفاية الطلب، وهو ما تسعى الحكومة إلى حفزه من خلال تيسير السياسة النقدية والتنشيط المالي.

وفي المقابل، ترى المجموعة الثانية أن ارتفاع البطالة لا يعزى فحسب إلى ضعف النمو، وإنما إلى مجموعة من المشكلات الهيكلية في سوق العمل، تظهر في زيادة عدد الوظائف غير المشغولة حتى مع ارتفاع معدل البطالة. وقد أشار إلى هذا الاختلال نارايانا كوتشيرلاكوتا (Narayana Kocherlakota)، رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس، في كلمة قال فيها: "توجد وظائف لدى الشركات، ولكن لا تجد العمالة المناسبة لشغلها. والعاملون يريدون أن يعملوا ولكن لا يجدون الوظائف المناسبة. وهناك مصادر محتملة كثيرة للاختلال–العامل الجغرافي والعامل الديموغرافي والمهارات–وكلها مؤثرة على الأرجح. ولكن أيا كان المصدر، فمن الصعب أن نعرف كيف يمكن للاحتياطي الفيدرالي أن يبذل جهدا كبيرا لحل هذه المشكلة... فالاحتياطي الفيدرالي لا يملك وسيلة لتحويل عمال التشييد إلى عاملين في مجال الصناعات التحويلية."

وبعد مرور أربع سنوات، تشير أغلبية الأدلة إلى أن التفسير الدوري كان على حق، كما يقره حتى كوتشيرلاكوتا في الوقت الحاضر[36].

لقد تحركت معظم البلدان لمواجهة ظاهرة البطالة من خلال ردود أفعال قوية على مستوى السياسات لولاها لازدادت البطالة – وما صاحبها من تكاليف إنسانية. وبصورة عامة، كان لهذا التحرك ثلاثة أجزاء هي:

1- دعم الطلب الكلي من خلال إجراءات السياسة النقدية وسياسة المالية العامة؛

2- برامج العمل قصيرة الأجل ومنافع التأمين الخاصة بالبطالة للتخفيف من سوء الأوضاع في سوق العمل.

3- الدعم الموجه للتوظيف للحد من تسريح العمالة وتسريع انتعاش سوق الوظائف[37].

"ولقد تحركت البنوك المركزية بسرعة لتحفيز الطلب الكلي عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، وعندما هبطت أسعار الفائدة إلى مستويات تقارب الصفر ولم يعد بالإمكان تخفيضها إلى ما دون ذلك، لجأت إلى التيسير الكمي –أي الشراء المباشر للأصول الحكومية طويلة الأجل– وغيرها من التدخلات."[38]

"ومن ناحية أخرى، اتخذت سياسة المالية العامة منحنى تيسيريا وسمحت الحكومات بارتفاع عجز المالية العامة الدوري انعكاسا لتناقص الإيرادات الضريبية الناجم عن الركود، بدلا من محاولة تخفيض الإنفاق تمشيا مع الهبوط. بالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومات كثيرة دعما مباشرا لقطاعها المالي– أي تقديم دفعات تنشيطية مستمدة من المالية العامة، وما يسمى عمليات إنقاذ البنوك."[39]

"وتخفيفا لوطأة سوء الأوضاع في أسواق العمل، استكملت الحكومات إجراءات السياسات النقدية والمالية بسياسات فعالة في سوق العمل. وكان من بين السياسات الرئيسية تقديم مساعدات مالية حكومية لبرامج لتشجيع الشركات على الإبقاء على العمال في وظائفهم ولكن مع تخفيض ساعات عملهم وأجورهم. ومن شأن برامج العمل قصيرة الأجل من هذا النوع أن توزع عبء الهبوط الاقتصادي بشكل أكثر تكافؤا بين العمال وأرباب العمل، وأن تقلل تكاليف التوظيف مستقبلا، وأن تحمي رأس المال البشري حتى يتعافى سوق العمل. وقد استخدمت هذه البرامج على نطاق واسع في ألمانيا وإيطاليا واليابان أثناء فترة الركود الكبير. ورغم أن إجراء تقييم كامل أمر سابق لأوانه، إلا أن الفضل يرجع إلى هذه البرامج لما كان لها من دور حاسم في الحد من البطالة في بلدان كثيرة. وخففت الحكومات أيضا من وطأة البطالة بمنح منافع التأمين الخاصة بالبطالة. وقد قامت بلدان كثيرة بالفعل بتمديد أجل هذه المنافع، وعمدت بلدان أخرى إلى تمديدها مع استمرار الركود – في الولايات المتحدة مثلا تم تمديد فترة منح منافع تأمينات البطالة من 26 أسبوعا إلى 99 أسبوعا. وتشير التقديرات إلى أن الآثار المعاكسة المحتملة التي تُحدثها المنافع في جهود البحث عن عمل تتضاءل بشدة في فترات الركود."[40]

"أما الجزء الثالث من الإستراتيجية فقد تمثل في استخدام الدعم للإسراع مباشرة في إنعاش الوظائف. ومن الصعب تصميم دعم حكومي فعال للتوظيف: فقد تتلقى الشركات في نهاية المطاف دعما لوظائف كانت ستوجدها على أي حال أو لوظائف ما كان لها أن توجد أبدا ولا ينبغي الإبقاء عليها مستقبلا. ورغم ذلك وفي خضم حالة من الركود العميق، كانت تكاليف هذه المثالب أقل حدة من تكاليف ارتفاع البطالة. كما أن الخطوات التي اتخذتها البلدان لتوجيه الدعم نحو أشد المتضررين تأثرا أسهمت على الأرجح في الحد من تكاليف المثالب. وقد وجه الدعم إلى المجموعات الضعيفة مثل الأشخاص العاطلين منذ مدة طويلة والشباب (في النمسا وفنلندا والبرتغال والسويد وسويسرا على سبل المثال) والمناطق شديدة التضرر (كما في كوريا والمكسيك)، أو قطاعات محددة (مثل الخدمات في اليابان) [41].

والملاحظ أن الأزمة المالية قد تسببت في إحياء الفكر الكينزي، وكان هذا الفكر هو الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي استخدمتها حكومات عديدة في مواجهة هذه الأزمة، كما رأينا، بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة[42]. فمع انتشار الركود العالمي في أواخر سنة 2008 كتب عريغوري مانكي، وهو أستاذ في جامعة هارفارد، في صحيفة نيويورك تايمز 'إذا كنت ستلجأ إلى اقتصادي واحد فقط لتفهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد، لا يوجد أدنى شك في أن هذا الاقتصادي سيكون جون مينارد كينز. فرغم وفاة كينز منذ أكثر من

نصف قرن، لا يزال تشخيصه للركود والكساد أساس الاقتصاد الكلي الحديث. وقد كتب كينز، ' الرجال العمليون، الذين يعتقدون أنهم بعيدون تماما عن أي تأثير فكري، عادة ما يكونون عبيدا لأحد الاقتصاديين الراحلين.' وفي عام 2008، لا يوجد من الاقتصاديين الراحلين من هو أشهر من كينز نفسه."[43]

وتشير وقائع التاريخ الاقتصادي إلى أن أزمة الكساد العالمي (في ثلاثينيات القرن العشرين) قد هيأت الفكر الاقتصادي لتقبل النظرية الكينزية التي كانت بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أحدثت انقلاباً جذرياً في السياسة الإقتصادية وامتدت آثارها إلى جميع الأجيال اللاحقة[44]. فلقد نجحت الكينزية عقب ظهورها وانتصارها فكرياً وعملياً أن تضع المدرسة النيوكلاسيكية في الظل. وبررت الكينزية تدخل الدولة باعتباره عاملاً مساعداً على تصريف المنتجات، ومنشطا للاستثمارات وعاملاً من عوامل ضمان التوظف الكامل لقوة العمل. وكانت بذلك تتجاوب مع مصلحة رأسمالية الدولة الاحتكارية. ولهذا كانت أكثر واقعية وأكثر تعبيراً عن مصلحة الرأسمالية، لو قورنت بالأفكار الميتافيزقية التي روجها النيوكلاسيك[45]. وأصبحت السياسات النقدية والمالية الكينزية المضادة للأزمات والدورات والتقلبات الاقتصادية من أهم ما يُميز توجهات وسياسات الدول الرأسمالية[46].

"ففي هذه النظرية، أثبت كينز بأدواته التحليلية، وعلى خلاف ما كان يؤمن به الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، أن النظام القائم على حرية السوق والمبادرات الفردية يمكن أن يتعرض لأزمات اقتصادية كبرى على غرار ما حدث في أزمة الكساد الكبير "1929– 1933" بسبب التقلبات التي تحدث في الطلب الكلي "الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار"، ومن هنا دعا لضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الجهاز التعويضي الوحيد الذي يمكن له أن يعوّض فشل السوق ويواجه هذه التقلبات، ولهذا أوصى كينز بضرورة إعطاء الحكومات دوراً فاعلاً في النشاط الاقتصادي، وإلا فإن الكوارث الاقتصادية ستحدق بالنظام الرأسمالي وربما تهدد بزواله. وبذلك أعطى كينز "صك غفران" لخطيئة تدخل الدولة، وهي الخطيئة التي لم تكن تغتفر لدى الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك ولدى الليبراليين عموماً. ومن هنا جاءت أفكار كينز على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات، لتوضح أن الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستوى معقول من النشاط قد يتطلب تدخلا مباشرا من جانب الدولة في الإنفاق العام لضمان مستوى كاف من الطلب الفعال. وهكذا أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مطلوبا من أجل حماية مستوى النشاط الاقتصادي والدخل القومي. فقد اعتبر كينز أن أزمة النظام الرأسمالي تكمن في القوانين التقليدية التي تحكم النظام والتي من بينها الحد من دور الدولة في الميدان الاقتصادي، لذا كان أول ما دعا إليه هو ضرورة تدخل الدولة من خلال تشجيع ما أسماه بالطلب الفعلي أو الفعال The Effective demand."[47]

إلا أن أعداء الكينزية، ولا سيما الإقتصاديون النيوكلاسيك أجمعوا على أن تطبيق الكينزية خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية هو المسؤول عن الحالة السيئة التي وصل إليها الاقتصاد الرأسمالي في الثمانينات وبداية التسعينات.[48]"...ولقد جاءت مرحلة ما بعد الكينزية لتعيد الاعتبار من جديد إلى المنطلقات الأساسية للفكر الرأسمالي. حيث اعتبرت (الليبرالية الجديدة) أن أزمة النظام الرأسمالي تكمن في قصور العرض وليس الطلب، لذا عمدت (داخليا) إلى إضعاف دور الحكومات في النشاط الاقتصادي وإنعاش قوى العرض من خلال تقليص الضرائب المباشرة وتطبيق التخصيصية. و(خارجيا) تطلعت إلى زيادة استثماراتها لإعادة الحيوية إلى تراكم رأس المال والخروج من أزمتها الاقتصادية."[49] إلا أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أعادت إحياء النظرية الكينزية من خلال التدخل المباشر للدول مجسدة قول كينز أنه بدلاً من انتظار حل المشاكل عن طريق

قوى السوق على المدى الطويل، فإن الحكومات ينبغي عليها حل المشكلات على المدى القصير، لأنه كما كتب، 'على المدى الطويل، سنكون جميعاً في عداد الأموات'.(50)

إن من أهم الدروس المستفادة من الأزمة هي أنها أكدت عدم صلاحية أيديولوجية حرية السوق المطلقة دون ضوابط فيما يُمكن تسميته بفوضى السوق وعدم وجود دور فعال للدولة. فالوسيلة الفعالة لمعالجة الأزمة الحالية هو ضرورة تدخل الدولة لإصلاح ما أفسده السوق الحرة، كما أن الدولة ينبغي أن يكون لها دور واضح لتنظيم وضبط السوق لضمان عدم تكرار تلك الأزمة مع التأكيد على أن هذا الدور لا بد أن يكون بهدف زيادة فاعلية السوق القائم على أساس المنافسة والشفافية الحقيقية وتشجيع القطاع الخاص الخلاق المبتكر الملتزم بقوانين الدولة وأهدافها الاجتماعية فيما يُعرف بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بما يُحقق العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع(51).

ولعل التعافي من الأزمة الراهنة وظهور أزمات أخرى سوف يدفع تدريجياً نحو التخلي عن التدابير "الكينزية" التي اتخذت لمعالجة ما خلفته الأزمة خاصة على مستوى التشغيل. إلا أن الأزمات العديدة التي تُميز النظام الرأسمالي كفيلة بإحيائها من جديد. فالرأسمالية نشأت وهي تحمل في طياتها بذور أزمات كثيرة بلغت مئات الأزمات في أقل من قرن، تجرعت الدول الرأسمالية تجاربها المرة(52). وهو ما ينبئ بأن الأزمة المالية الراهنة سوف لن تكون الأخيرة.

خاتمـــة

لعبت الأفكار الكينزية دوراً محورياً في إنقاذ الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة الاقتصادية التي اندلعت سنة 1929 والتي تسببت في الكثير من الآثار السلبية وخاصة على مستوى التشغيل والبطالة مزيحة بذلك الأفكار النيوكلاسيكية التي كانت سائدة في تلك الفترة. وبالرغم من وقوع الفكر الكينزي في أزمة نتيجة مشكلة الركود التضخمي مما أدى إلى التخلي عن تبني هذا الفكر، إلا أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمي 2008-2009 كان لها الفضل في إحياء هذا الفكر من جديد.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج:

- أظهرت الأزمة المالية الراهنة وتحولها فيما بعد إلى أزمة في الاقتصاد الحقيقي، الارتباط والتكامل الذي أصبح يميز الاقتصاد العالمي اليوم حيث مست الأزمة جميع دول العالم تقريبا، وإن اختلفت قنوات انتشارها ودرجة حدتها من دولة/منطقة إلى دولة/منطقة أخرى بحسب درجة الارتباط مع الاقتصاد العالمي؛

- حظيت قضية التشغيل والبطالة بأهمية كبيرة بالنظر إلى الانعكاسات السلبية التي خلفتها الأزمة على هذه القضية خاصة لدى الدول المتقدمة والتي كانت أشد تأثراً بالأزمة، حيث أظهرت الأرقام تلك الآثار المدمرة التي خلفتها الأزمة على مستويات التشغيل والبطالة في مختلف دول العالم.

- سارعت مختلف دول العالم، خاصة المتقدمة منها، إلى التدخل المباشر في اقتصادياتها وأسواق عملها للحد من تسارع فقدان الوظائف وارتفاع معدلات البطالة وهو ما يُعتبر خروج عن آدبيات الفكر الليبرالي التي تقوم عليه الرأسمالية والرجوع مرة أخرى إلى الأفكار الكينزية.

- إن من أهم الدروس المستفادة من الأزمة هي أنها أكدت عدم صلاحية أيديولوجية حرية السوق المطلقة دون ضوابط.

التوصيات والاقتراحات:

لا يُمكن القول إن معالجة الوضع حالياً، وتفادي تكراره مستقبلاً يكمن في الانغلاق على الاقتصاد العالمي. فالانفتاح على الاقتصاد العالمي أصبح اليوم أمراً واقعا بالنسبة لجميع الدول تقريباً مهما كان مستوى تنميتها. ويُمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي يُمكن تبنيها من أجل تلافي نشوء الأزمات الاقتصادية مستقبلاً وتلافي انعكاساتها السلبية في حال ظهورها خاصة على مستويات البطالة والتشغيل:

أ- تطوير آليات التنبؤ بالأزمات مستقبلا؛

ب- ضرورة أن تلعب الدولة من خلال سياستها دوراً إيجابياً فيما يخص مراقبة سير الأوضاع المالية والاقتصادية دون المساس بحرية المبادرات الفردية؛

ت- تنويع مصادر المداخيل بالنسبة إلى الدول المحدودة المصادر من أجل مقاومة الصدمات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية (وهو حال الجزائر فيما يخص النفط)؛

ث- ضرورة تحفيز ودعم الدول للطلب المحلي العام والخاص على المنتجات المحلية لتلافي الأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الخارجي وبالتالي تعطيل الموارد ومنها اليد العاملة؛

ج- بالنظر إلى خطورة الاختلالات التي تحدث في أسواق العمل سواء بفعل الأزمات المتتالية أو عجز السوق عن تحقيق التوازن في الأوضاع الاعتيادية، فالدولة عليها دائماً التدخل في سوق العمل سواء بطريقة مباشرة من خلال التوظيف العام ومراقبة الأجور، أو بطريقة غير مباشرة من خلال تحفيز الطلب الكلي من خلال سياساتها المالية والنقدية، كما عليها تحفيز القطاع الخاص.

الإحالات والهوامش:

1- صندوق النقد العربي، (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 204-205. /https://www.amf.org.ae.

2- صندوق النقد الدولي، (2008)، آفاق الاقتصاد العالمي: الإسكان والدورة الاقتصادية، واشنطن العاصمة، أفريل، ص 75-76. https://www.imf.org

3- صندوق النقد الدولي، (2009)، آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي، واشنطن العاصمة، أفريل، ص 71. https://www.imf.org.

4- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

5- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

6- نفس المرجع السابق، ص 87.

7- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

8- نفس المرجع السابق، ص 91.

9- نفس المرجع السابق، ص 93.

10- نفس المرجع السابق، ص 76-77.

11- نفس المرجع السابق، ص 84.

12- قد لا تتوافق بعض أرقام مؤشرات أسواق العمل في التحليل مع بعض أرقام الجداول والأشكال في نفس الفترة بالنظر إلى اعتماد التحليل بصورة كبيرة على ILO: Tendances mondiales de l'emploi 2012 وتوقف التحليل أساساً في سنة 2011 في حين تم استخدام ILO: Tendances mondiales de l'emploi 2014 لإعداد الجداول والأشكال. ويعود هذا الإختلاف إلى المراجعات التي تقوم بها منظمة العمل الدولية، ومع ذلك فقد تم الاستشهاد ببعض أرقام تلك الجداول والأشكال خاصة للسنوات غير المتوفرة في المصدر الأول. ونفس الشئ ينطبق على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتي تم استخدامها من طرف المصدر الأول والتي تختلف عن أرقام الشكل رقم 2 حيث يراجع أيضا صندوق النقد الدولي هذه المعدلات.

13- منظمة العمل الدولية (2013)، التقرير العالمي للأجور 2013/2012: الأجور والنمو العادل، جنيف، ص 3. https://www.ilo.org.

14- ILO (2012), Tendances mondiales de l'emploi 2012 : Prévenir une aggravation de la crise de l'emploi, Genève, p 40. https://www.ilo.org.

15- ماي شي داو وبراكاش لونغاي، مأساة البطالة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد4، المجلد 47، ديسمبر 2010، ص 22.

16- OCDE (2011), Perspectives de l'emploi de l'OCDE 2011, Éditions OCDE, p 20. http://dx.doi.org/10.1787/empl_outlook-2011-fr

17- ILO (2012), Tendances mondiales de l'emploi 2012, op. cit., p 38.

18- Idem.,

19- Ibid., p 38-39.

20- Ibid., p 39.

21- Idem.,

22- Ibid., p 75-76.

23- Ibid., p 39.

24- Idem.,

25- Ibid., p 39-40.

26- UN (2012), World Economic Situation and Prospects 2012, New York, P.10. https://www.un.org/development/desa/dpad/

27- ILO (2012), Tendances mondiales de l'emploi 2012, op. cit., P.92.

28- يوان–سونغ كان، الموجة الثالثة والقدرة على البقاء، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 4، المجلد 46، ديسمبر 2009، ص 27.

29- د.عبد الحسين ودّي العطية (2001)، الاقتصاديات النامية: أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 148.

30- نفس المرجع السابق، ص 149.

31- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2012)، عرض عام حول تقرير الاستثمار العالمي 2012: نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص 25. https://unctad.org.

32- أ.د محمد عبد الوهاب العزاوي والخبير المالي عبد السلام محمد خميس، (2010)، الأزمات المالية (قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المُستفادة)، دار اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 50.

33- منظمة العمل العربية، (2010)، موجز التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، ص 16. https://alolabor.org.

34- د. الفاتح عباس القرشي، (2010)، أثر التحولات الاجتماعية على أنظمة التأمينات الاجتماعية. الحلقة القومية: أثر برامج الإصلاح الاقتصادي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية على أنظمة التأمينات الاجتماعية، دمشق، منظمة العمل العربية، 20–22 نوفمبر، ص 156–157. www.alolabor.org.

35- استعملنا مصطلح "مجموعتان" بدل مصطلح "عصابتان" الذي تم استعماله من طرف كاتب المقال والذي نقله وفقا لم ورد في مجلة Slate.

36- براكاش لونغاني، سبع سنوات عجاف، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 52، مارس 2015، ص 8. (ملاحظة: عبارة " كما يقره حتى كوتشيرلاكوتا في الوقت الحاضر" ترجمها الباحث من النسخة الأنجليزية من المجلة حيث لم ترد ترجمتها في النسخة العربية).

37- ماي شي داو وبراكاش لونغاي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

38- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

39- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

40- نفس المرجع السابق، ص 24.

41- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

42- ثروت جهان وآخرون، ماهو الإقتصاد الكينزي؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 51، سبتمبر 2014، ص 54.

43- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

44- د.نزار سعد الدين العيسى، (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق)، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ص 218.

45- د.رمزي زكي، (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، اكتوبر، ص 380.

46- د. سميح مسعود، (2010)، الأزمة المالية العالمية (نهاية الليبرالية المتوحشة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 17.

47- هشام، ريغي، (2009)، العولمة والبطالة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، السنة الجامعية 2008-2009، تاريخ المناقشة: 18 جانفي 2009، ص 165-166.

48- د. مدحت قريشي (2008)، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ص 257.

49- د. قحطان السامرائي و د. هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الدول النامية في ظل البيئة الدولية الجديدة. المؤتمر الأول العولمة وأبعادها الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، تحرير: د. فليح حسن خلف، 10 أوت 2000، الطبعة الأولى 2001، ص 107.

50- ثروت جهان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 54.

51- أ.د. عبد المطلب عبد الحميد، (2009)، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، ص 366.

52- د. سميح مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 17.

قائمة المصادر والمراجع:

1- د.عبد الحسين ودّي العطية، (2001)، الاقتصاديات النامية: أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

2- أ.د محمد عبد الوهاب العزاوي والخبير المالي عبد السلام محمد خميس، (2010)، الأزمات المالية (قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المُستفادة)، دار اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

3- د.نزار سعد الدين العيسى، (2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق)، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن.

4- د.رمزي زكي (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، أكتوبر.

5- د. سميح مسعود، (2010)، الأزمة المالية العالمية (نهاية الليبرالية المتوحشة)، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

6- د. مدحت قريشي، (2008)، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن.

7- أ.د. عبد المطلب عبد الحميد، (2009)، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية.

8- ماي شي داو وبراكاش لونغاي، مأساة البطالة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد4، المجلد 47، ديسمبر 2010.

9- يوان-سونغ كان، الموجة الثالثة والقدرة على البقاء، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 4، المجلد 46، ديسمبر 2009.

10- براكاش لونغاني، سبع سنوات عجاف، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 52، مارس 2015.

11- ثروت جهان وآخرون، ماهو الاقتصاد الكينزي؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 51، سبتمبر 2014.

12- د. الفاتح عباس القرشي، (2010)، أثر التحولات الاجتماعية على أنظمة التأمينات الاجتماعية. الحلقة القومية: أثر برامج الإصلاح الاقتصادي والتحولات الاقتصادية والاجتماعية على أنظمة التأمينات الاجتماعية، دمشق، منظمة العمل العربية، 20-22 نوفمبر. www.alolabor.org.

13- د. قحطان السامرائي و د. هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الدول النامية في ظل البيئة الدولية الجديدة. المؤتمر الأول العولمة وأبعادها الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، تحرير: د. فليح حسن خلف، 10 أوت 2000، الطبعة الأولى 2001.

14- هشام، ريغي، (2009)، العولمة والبطالة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، السنة الجامعية 2008-2009، تاريخ المناقشة: 18 جانفي 2009.

15- صندوق النقد الدولي، (2008)، آفاق الاقتصاد العالمي: الإسكان والدورة الاقتصادية، واشنطن العاصمة، أفريل. https://www.imf.org

16- صندوق النقد الدولي، (2009)، آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي، واشنطن العاصمة، أفريل. https://www.imf.org.

17- صندوق النقد الدولي، (2015)، آفاق الاقتصاد العالمي: **نمو** غير **متوازن عوامل** قصيرة **الأجل** وطويلة **الأجل، واشنطن العاصمة**، أفريل. http://www.imf.org.

18- صندوق النقد العربي، (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010. https://www.amf.org.ae/.

19- منظمة العمل الدولية، (2013)، التقرير العالمي للأجور 2013/2012: الأجور والنمو العادل، جنيف. https://www.ilo.org.

20- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2012)، عرض عام حول تقرير الاستثمار العالمي 2012: نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف. https://unctad.org.

21- منظمة العمل العربية، (2010)، موجز التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة). https://alolabor.org.

22- ILO, (2012), Tendances mondiales de l'emploi 2012 : Prévenir une aggravation de la crise de l'emploi, Genève. https://www.ilo.org.

23- ILO, (2014), GLOBAL EMPLOYMENT TRENDS 2014: Risk of a jobless recovery?, GENEVA. https://www.ilo.org.

24- OCDE, (2011), Perspectives de l'emploi de l'OCDE 2011, Éditions OCDE. http://dx.doi.org/10.1787/empl_outlook-2011-fr.

25- UN, (2012), World Economic Situation and Prospects 2012, New York. https://www.un.org/development/desa/dpad/.